**القطاع المالي**

**يعرف الإقتصاديون القطاع المالي بأنه عبارة عن مجموعة من المؤسسات والآليات والإطار الرقابي الذي يسمح للصفقات المالية التي تؤدي الي سداد الديون والتمويل الإقراض قصير ومتوسط وطويل الأجل.**

**إن إطاره يتمحور في أن النظام المالي يمكن من فصل ملكية الثروة عن إدارة رأس المال الأساسي، وبذلك كلما تطور الإقتصاد يساعد في تعميق القطاع المالي وتوسيعه، مما يعني أنه عبارة عن زيادة في طبيعة وعدد الأدوات المالية والعلاقات المتشابكة بينها وحداثتها ومداها الجغرافي ومدي الأسواق المالية.**

**يتكون القطاع المالي من القطاع المصرفي والإستثمار وأسواق رأس المال وتحويل المخاطر عن طريق الإتجار في المشتقات المالية من صكوك وسندات وغيرها من المشتقات بجانب قطاع التجارة الدولية في العملات العالمية قابلة للتداول والسلع والخدمات وشركات التأمين وشركات المضاربة ومؤسسات حماية بنوك الودائع.**

**أما وظائف القطاع المالي تتركز في دعم دور القطاع الخاص في الحياة الاقتصادية لتسريع عولمة الاقتصاد والدفع بالعملية التنموية والتطوير الاقتصادي بصفة متواصلة ومستمرة وتقوية الرساميل وتحفيز وتشجيع الاندماج ويساهم في إنعاش الأوضاع المصرفية وإيجاد جهاز مصرفي قوي لمجابهة تحديات العولمة والتحرر والمنافسة الأجنبية، بالإضافة ذلك أنه يساهم في تحويل هذه التحديات الى فرص للنمو وترتبط بضرورة تعزيز هذه المصارف لإمكاناتها وقدراتها التنافسية.**

**يساعد القطاع المالي أيضاً في تسريع عملية بناء القواعد الرأسمالية الكبيرة والتوسع في إقتصاديات الحجم الكبير لتحقيق وفورات في التكاليف والتركيز على زيادة الاستثمار في الموارد البشرية واستقطاب التكنولوجيا العصرية وتأهيل ذاتها في مجال تمويل المشاريع وتنمية طاقاتها في تقديم خدمات الصيرفة الاستثمارية و خدمات التأمين وغيرها من الأنشطة المالية و المصرفية المستحدثة التي توسع نطاق نشاطها وتعزيز فرص مداخيلها وربحيتها وحصتها من السوق المحلية.**

**كما أن التعامل المالي المصرفي مع متغيرات العولمة والتحرر والمنافسة يواكب فرص التطلع إلي العالمية بما يتماشى مع السياسة الرسمية للاندماج في الاقتصاد العالمي وما يتطلبه ذلك من إقامة تحالفات**

**وعلاقات دائمة التطور بين المجتمعات المصرفية المحلي والمجتمع المصرفي والمالي العالمي.**